بسم الله الرحمن الرحيم

معالي قيس بن محمد اليوسف الموقر

وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

راعي أعمال مؤتمر التنويع الاقتصادي في دول الخليج

أصحاب المعالي والسعادة..

المكرمون أعضاء مجلس الدولة..

ضيوف "مؤتمر التنويع الاقتصادي في دول الخليج.. الواقع والمأمول"..

أرحبُ بكم أجمل ترحيب في هذا المؤتمر الذي يُقام لأول مرة، بحضور هذه الكوكبة المضيئة من خبراء الاقتصاد في عُمان ودول الخليج والعالم، على هذه الأرض الطيبة، صلالة، حاضرة الجنوب العماني، جنة الله على الأرض العمانية، التي تعيش ذروة انتعاشها السياحي في الوقت الحالي.. أُحييكم جميعًا بحجم المروج الخضراء التي تكسو الجبال من حولنا وفي كل مكان..

حضور المؤتمر الأعزاء..

لم يعد خافيًا على أحد حجم التحديات الاقتصادية التي باتت تتهدد الكثير من دولنا، خاصة في أعقاب المنحنى الخطير الذي مررنا به جميعًا في خضم جائحة كورونا وما تبعها من تداعيات أضرت بالعديد من القطاعات الاقتصادية،

وأثّرت بالسلب على مختلف الخطط والبرامج الإنمائية والاقتصادية التي وضعها الخبراء في شتى البلدان. ورغم التعافي من الوباء، إلّا أن المُنغصات التي تولّدت منه ما زالت تلقي بظلالٍ قاتمة على مستقبل النمو الاقتصادي، وبصفة خاصة جهود تعزيز التنويع الاقتصادي. إذ إن التعطل الكبير في سلاسل الإمداد وشُح المعروض من المنتجات والسلع حول العالم وارتفاع تكلفة الشحن والتأمين للبضائع، من بين عوامل عديدة تسببت في موجة تضخمية مع بدء أولى مراحل التعافي من الوباء، ما لبثتْ أن تحولت إلى وحش جاثم على صدر الاقتصاد العالمي، وباتت أزمة التضخم كابوسًا يؤرق صناع السياسات المالية في البنوك المركزية وخبراء الاقتصاد، وحتى المواطن البسيط، الذي لم يعد يشعر بالقوة الشرائية لعملته الوطنية، وبات الادخار عملية عسيرة على العديد من أفراد المجتمع.

وإذا ما نظرنا إلى الصورة العامة للاقتصاد العالمي في الوقت الراهن، نجدُ أن ثمة اختلالات هيكلية يعاني منها، تتجلى في الفجوات الهائلة بين الاقتصادات:

- فجوة الإيرادات والموارد المالية
- فجوة التعليم وجودة الحياة
- الفجوة الرقمية بين المجتمعات والأنظمة
- فجوة المشاريع والبنى الأساسية

وهذه الفجوات هي التي تفرض على الخبراء والمتخصصين الجلوس على مائدة واحدة، للبحث عن حلول، لا أقول لتحقيق المساواة بين الدول، فهذا مستحيل، ولكن على أقل تقدير تعزيز العدالة، التي تمثل القاعدة الراسخة لأي نمو اقتصادي عالمي نأمل الوصول إليه.

الحضور الأكارم..

لا شك أن النمو الاقتصادي الذي نتحدث عنه لن يتحقق إلّا من خلال عناصر أساسية تتمثل في:

أولًا: الإدارة الرشيدة للموارد عبر تطبيق معايير الحوكمة والنزاهة ومكافحة الفساد.

ثانيًا: توسيع القاعدة الإنتاجية، عبر إتاحة المجال أمام الاستثمارات في قطاع الزراعة والتصنيع على وجه الخصوص.

ثالثًا: توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع، سواء في قطاع البُنى الأساسية أو المشاريع الإنتاجية.

رابعًا: الارتقاء بالموارد البشرية وطرح برامج نوعية لتحسين جودة التعليم وتوفير منظومة رعاية صحية متكاملة.

خامسًا: تمكين القطاع الخاص من أداء الأدوار المنوطة به، وفي مقدمتها توفير الوظائف للباحثين عن عمل، وإنعاش الحركة التجارية في الأسواق.

وهذه العناصر لا تتكامل بدون سياسة اقتصادية رشيدة، ورؤية مستقبلية واعدة، تقود مفاصل الاقتصاد نحو مرافئ التقدم والازدهار، ونحن في سلطنة عُمان، نسعى إلى تطبيق رؤيتنا المستقبلية "عُمان 2040" من خلال استهداف تعزيز نمو القطاعات الواعدة التي حددتها الرؤية، والتي ترتكز في جوهرها على سياسات التنويع الاقتصادي.

الضيوف الأعزاء..

تتزايد أهمية تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي في دولنا النفطية، من أجل مواجهة التحديات التي قد تنجم عن تقلبات الأسعار في سوق النفط، خاصة وأن الخام الأسود ما زال يمثل النسبة الغالبة في الإيرادات العامة للدولة، لكن هذه السياسات الطموحة في معظمها لن نستطيع من تحقيقها إلا وفق شرطٍ أساسي، ربما لم نتطرق إليه في الكثير من نقاشاتنا

ومؤتمراتنا المتعددة، وهذا الشرط إذا ما تحقق فإن أي برامج وخطط وسياسات للتنويع الاقتصادي ستأتي أُكلها وستتحقق النتائج الإيجابية المأمولة.

إنَّنَا ومن أجل ضمان تطبيق ناجع لسياسات التنويع الاقتصادي، يتعين علينا **إعادة هيكلة الاقتصاد**، من خلال بناء نماذج عمل لتنفيذ مشاريع لا تعتمد نهائيًا على عائدات النفط، ووضع سياسات مالية تقوم على أساس زيادة الإيرادات غير النفطية، بعيدًا عن الضرائب الطاردة للاستثمار أو زيادة الرسوم التي تُثقل كاهل أصحاب الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

إنَّنَا في حاجة ماسّة من أجل بناء نموذج اقتصادي يستثمر في المستقبل، فالمشاريع ذات الصلة بالقطاعات والخدمات الرقمية، والسياحة، والتعليم المتميز، والمصانع كثيفة الإنتاج

والعمالة، والمشاريع التقنية المرتبطة بمخرجات الثورة الصناعية الرابعة، كلها موجهات عامة يمكن البناء عليها من أجل بناء قاعدة اقتصادية متنوعة راسخة، تتسم بالصلابة، وقادرة على مواجهة مختلف الأزمات، ونتفادى من خلالها النموذج الاقتصادي الهش الذي يعتمد أولًا وأخيرًا على ما نجنيه من مبيعات الخام والموارد التعدينية وتحصيل الضرائب، دون نمو اقتصادي حقيقي، يخرج بنا من الدائرة المُفرغة التي ندور حولها منذ عقود طويلة.

حضور المؤتمر الكرام..

إن الأزمات المتتالية التي تعصف بالاقتصاد العالمي وتؤثر علينا دون أن يكون لنا فيها ناقة أو جمل، ينبغي تفاديها والاستفادة من الفرص التي تولدها في الوقت نفسه، ولنا أن نضرب مثالًا بأزمة الأمن الغذائي التي تفجّرت مع اشتعال

الحرب في أوكرانيا، والتي أثرت بشدة على واردات الدول من الحبوب والغذاء، وتهدد بحدوث مجاعة في العديد من البلدان في أفريقيا. فمثل هذه الأزمة يجب أن تكون جرس إنذار لنا، من خلال التوسع في الزراعات المحمية القائمة على توظيف التقنيات الزراعية الحديثة في الري واستخدام السماد العضوي، والاستفادة من المواقع الجغرافية الصالحة للزراعة، مثل منطقة النجد هنا في ظفار، وكذلك الجبل الأخضر بمناخه الذي يشبه تمامًا مناخ دول حوض البحر المتوسط.

أيضًا علينا أن نحول سلبيات التغير المناخي وتأثيراته علينا إلى منافع يمكن من خلالها التوسع في القطاعات غير النفطية، فالأودية والشلالات التي تكوّنت جراء الأمطار الأخيرة التي استمرت طيلة شهر يوليو تقريبًا، وما أحدثته من بساط أخضر في العديد من الولايات الشمالية،

يمكن أن نستفيد منها في تنشيط الجوانب السياحية، وكذلك توظيف المخزون المائي الذي تشكّل لري المزروعات، عندئذٍ سنجدُ أنفسنا بعد سنوات قليلة حققنا إنجازات كُنا نعتقد أننا غير قادرين عليها.

الضيوف الأعزاء..

إن قطاع سوق الأوراق المالية واحدٌ من القطاعات الواعدة التي يمكن من خلالها تنفيذ سياسات التنويع الاقتصادي، فتحويل بعض المدخرات من القطاع البنكي إلى البورصة من شأنه أن يفتح آفاقًا اقتصادية واعدة تُسهم في تعزيز قوة ومتانة هذا القطاع، كما إن سوق الأوراق المالية يعد إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تساعد في جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

علاوة على ذلك، فإن طرح عدد من الشركات الناجحة للاكتتاب العام ودعوة المستثمرين إلى ضخ أموالهم في البورصة، يعزز من الانتعاش الاقتصادي ويحقق أهدافًا عديدة، تعود بالنفع على المنظومة الاقتصادية العامة.

الخلاصة.. أنَّنَا قادرون على إعادة هيكلة الاقتصاد بما يتماشى مع التطلعات المنشودة نحو إرساء قاعدة صلبة من التنويع الاقتصادي، فقد آن الأوان أن نتعافى من "المرض الخليجي"، إنه مرض النفط، والاعتماد عليه في كل شيء.. حانت الفرصة السانحة كي نتخلص من تلك الشرنقة التي تحيط باقتصاداتنا وتعرقل تقدمه نحو مزيد من التنويع والتعددية الاقتصادية.

معالي وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار الموقر
ضيوف مؤتمر التنويع الاقتصادي في دول الخليج..

لا يسعني في ختام هذه الكلمة، إلّا أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، على رعايته الكريمة لأعمال هذا المؤتمر..
والشكر موصول إلى الأفاضل الخبراء والمتخصصين الذين يشاركوننا هذا المحفل الاقتصادي البارز..
وأجزل الشكر أيضًا إلى الرعاة والشركاء والداعمون الذين قدموا كل سبل الرعاية والدعم لإنجاح أعمال المؤتمر، وكُلي يقين صادق بأننا قادرون على الخروج بتوصيات، لن أقول ترسم لنا خارطة طريق؛ بل تضع لنا المحددات وتساعد حكوماتنا الخليجية على اتخاذ قرارات من شأنها أن تحقق الرفاه والعيش الكريم لأبناء الخليج الذين يستحقون كل الخير والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة المكرم حاتم بن حمد الطائي في مؤتمر التنويع الاقتصادي بدول الخليج. (30 أغسطس 2022، صلالة)